

ما بعد التخصصية والتكامل المعرفي بين العلوم (علوم اللغة .. أنموذجا)

د. محمود محمد خليل نصر الله

تقديم :

لأسباب تاريخية ومنهجية : استقل كل لون من ألوان المعرفة بمادته ومناهجه وعلمائه، بل وربما أن الفروع المختلفة للون الواحد قد استقلت هي أيضا بمادتها ومناهجها وعلمائها كذلك، وتباعد ما بينها بدرجات متفاوتة، وخاصة ما بين العلوم الطبيعية البحتة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعجز المتخصصون عن التواصل فيما بينهم، وإيجاد الحلول المناسبة لبعض الإشكالات المطروحة في ساحة الحقول العلمية والبحثية المختلفة، فتولّى كل منهم بوجهه عن الآخر، واكتفى بما عنده من تخصصه، فبذت الضجوة بين مختلف العلوم كبيرة واسعة.

ونتيجة لاتسام العصر الحديث بالنظرة الكلية للأشياء، وظهور بعض التقنيات الحديثة، وللتشابه المعرفي في حقيقته الواقعية؛ تراءت المعارف البشرية أشبه بمنظومات أو مجموعات تتماسك فروعها فيما بينها من داخلها، وتخضع لعلاقات تربطها جميعا من خارجها، مما يجعلها تبدو وحدة متماسكة، يأخذ بعضها بعناق بعض.

ومن ثمّ ظهر في كثير من الأوساط العلمية والأكاديمية وبعض الجامعات والمراكز البحثية.. توجه جديد أو تيار وُلِد، يُعرف بـ"تيار" ما بعد التخصصية"، يتبنى فكرة التكامل بين المعارف والعلوم، ويدعو إلى انفتاحها بعضها على بعض، مستندا في دعواه إلى أمرين : الواقع العملي الذي تبدو فيه المواقف الفعلية في حياة الناس، والموسوعية التي اتصف بها القدماء عندما كان أحدهم يبدو شاعرا وأديبا ولغويا وبلاغيا ومفسرا ومحدثا وفقهيا ومتكلما، وقد يكون مؤرخا، وجغرافيا، وسياسيا، وطبيبا، وفلكيا في آن واحد. وفي إطار هذا التوجه تأتي هذه المشاركة البحثية : لتبين في إيجاز دواعي التخصصية التي نشأت بين العلوم وأشكالها، ومظاهر التداخل بين العلوم وخاصة في ثقافتنا العربية، ثم تداخل العلوم اللغوية وتكاملها، وحمية التكامل اللغوي ووجوب التعامل الإيجابي مع هذه الحتمية في عصر تتلاحق فيه المتغيرات، وتتصارع الأمم من أجل التفوق والسبق، وتخطي العقبات التي تعوق من التمكين لهم أو للغاتهم.. تعلمنا وتعلينا، للوفاء بحاجاتهم في حاضرهم والتأهب لمستقبلهم.

دواعي التخصصية وأشكالها :

من البدهيات المسلم بها أن المعارف الإنسانية أو العلوم بأنواعها المختلفة أوسع من أن يحيط بها عقل، أو أن تستوعبها ذاكرة، وأن التوسع أو التعمق في أي فرع من فروع المعرفة قد يفرض نوعا من التخصص لتحقيق الدقة العلمية، واستيفاء المهارة العملية، ويعد هذان الأمران من أهم دواعي التخصصية ومقتضياتها، وقد دافع عن هذا الاتجاه بعض الباحثين، ورأوا

فضلا عن غيرهم، يقول :

إذا اجتمعوا على ألف وباء

وتاء.. هاج بينهم قتال ٢

غير أن الواقع المحسوس لا يعترف

بتلك العزلة، ولا يتصور وجود هذا

الاستقلال في الحياة، ويؤكد أن المعارف

البشرية متكاملة، وهي أشبه بحلقات

متداخلة، أو طبقات متصلة، تقوم كل

طبقة على ما دونها، وتضفي كل واحدة

منها إلى ما فوقها، ولا يمكن لأي منها

أن تلك النظرة الاستقلالية، أو الانفصالية

سمة بارزة من سمات الثقافة العربية،

وان بدت على غير ذلك، فأفضل ما يقال

فيها أنها شائيات تتمايش تبعا للظروف

الحضارية والتاريخية التي نشأت فيها،

ولكنها في أغلب الأحيان ما تكون منعزلة

متصارعة ١.

وقد عبر عن ذلك المبرد قديما، فروى

عن أعرابي راح يذم خصومة النحويين

بعضهم لبعض وعزلتهم عن بعضهم،

بها الكثيرون، فأصبح من المعروف مثلا أن يكون عالم النفس على دراية بالفسولوجيا والبيولوجيا والوراثة والإحصاء، فضلاً عن الفلسفة والاجتماع واللغة، كما أنّ عالم اللغة أضحى معنياً بالمشكلات الخارجة عن مجال اللغة البحت، والتي تتصل بحقل اختصاصه، كالتى تثيرها البيولوجيا والفسولوجيا وعلم النفس والاجتماع والإنثروبولوجيا، وأضحت هناك قنوات اتصال بين علماء اللغة وغيرهم من الحاسوبيين والرياضيين والفيزيائيين.

وصارت اللغة تتبوأ موقع المحور أو القلب على خريطة العلوم المعرفية جميعها، فتعمل بعد أن تتماسك فروعها على توثيق الارتباط بينها وبين المعارف الأخرى، باعتبارها الأداة التواصلية الناقلة والوسيلة الأساسية الحافظة للعلوم والمعارف على اختلاف أشكالها ومضامينها.^٦

وقد كان من آثار هذا التداخل انتقال كثير من المفاهيم من حقولها المعرفية الأصلية إلى حقول معرفية أخرى مثل مفاهيم الأصوليين التي انتقلت إلى علماء اللغة؛ مكتسبة بهذا الانتقال معاني ودلالات جديدة، متداخلة في الوظائف والمهام والأدوار، وهو ما يستدعي استحضار هذا التداخل في أي دراسة في التراث العربي الإسلامي، خاصة ما كان من قبيل الدراسة المصطلحية^٧.

ومن آثار هذا التداخل أيضاً أن كثيرا من العلوم نضجت وتطورت في أحضان علوم أخرى، خاصة العلوم التي تجمعها وحدة الموضوع والغاية، فعلم البلاغة وعلم اللغة من العلوم التي نضجت ونمت في أحضان كتب التفسير لأن هذا العلم اجتمع

مع نفسه من داخله ومع الآخرين، ويطمح إلى تقديم رؤية متكاملة، يستوي أمامها الجميع، وتخاطب الناس على أنهم لآدم وأدم من تراب، فلا تضائل بينهم بسبب العرق أو النوع أو المكان.

وكان من نتيجة ذلك أن اقترنت العلوم العربية والإسلامية بلون من الحكمة، حالت دون ظهور ما نراه في الغرب الآن؛ حيث اتخذ من العلم وسيلة للتدمير والتخريب وإذكاء روح الفتنة والعداوة بين الشعوب، مما أدى إلى خروج العلم عن نطاق السيطرة، وتحول إلى خطر يواجه الإنسان في كل مكان، ويواجهه الإنسان في كل مكان^٤.

وكثيرا ما يرى المتأمل أيضا أن العالم الواحد كان يجمع بين علوم كثيرة؛ فالإمام الطبري مثلاً مفسرٌ، ومؤرخٌ، وفقه، وعالمٌ لغةٍ وشعر، وابنٌ خلدون؛ سياسي، ومؤرخٌ، وقاضي قضاة المالكية بمصر، ومؤسس مبدع لعلوم الاجتماع، والاقتصاد، والتربية، وغيرها، وابنُ سينا؛ فيلسوفٌ، وطبيب، وابنُ رشد؛ فقيهٌ، وأصولي، وطبيب، وفيلسوف، والزمخشري مفسر، ونحوي، وأصولي، ولفوي، وبلاغي، وابنُ تيمية؛ كَتَبَ في الفقه، والأصول، والسنة، والتصوف، والمنطق، والرازي كان فقيهاً، وأصولياً، ومفسراً، ولفوياً، ومن خلال تفسيره "مفاتيح الغيب" يتبين أنه كان على دراية كبيرة بالعلوم الكونية من خلال تأمله لكتاب الله، والنظر في الكون من حوله^٥.

وكما نرى الآن؛ فإن الترابط والتكامل بين العلوم الطبيعية والرياضية بات حقيقة واضحة، كما أن الترابط والتكامل بينها وبين العلوم الإنسانية أصبح ضرورة يقرّ

أن تقوم بدورها منفردة، أو تبقى فعالة في معزل عن غيرها.

وتبعاً لذلك فإنه لا يحسن بالعلماء أن يقبعوا في صالوناتهم ومنتدياتهم، أو يجلسوا عقولهم في مختبراتهم إثارةً للتحليل المتمق والبحث الدقيق فحسب؛ وإنما يجب عليهم أن يسعوا إلى إدراك علاقات الأجزاء بعضها ببعض وجمعها في نظريات كبرى، تصور حقيقة المعارف البشرية في وجودها وتشابكها في واقع الحياة.

وقد يؤدي الانحصار أو العزلة بين العلوم - كما هو واقعها اليوم - إلى استيراد النظريات العلمية المختلفة؛ دون الوقوف على أسسها الفلسفية والاجتماعية والسياسية والدينية، فيؤخذ العلم منفصلاً عن ظروف نشأته وتاريخه، وتصبح المادة العلمية وكأنها جهاز مستورد أو إحدى قطع التكنولوجيا الجيدة، ومثل هذه العلوم المستوردة يختلف حاضرها عن ماضيها، وتشغل في إدراك سياقاتها الاجتماعية والانسجام معها، فضلاً عن خطر معطياتها النهائية، التي قد تهيئ للهيمنة الأجنبية، أو تنتهي بالتبعية الفكرية والثقافية والسياسية وغير ذلك^٢.

التداخل المعرفي في الثقافة العربية؛

مما يستوقف المتأمل في التراث العربي والإسلامي أن الباحث يلحظ فيه لأول وهلة ذلك التداخل القائم بين علومه بعضها ببعض، وكذلك حرص العلماء العرب والمسلمين على الربط بين فروعهم في إطار معين، وتكوين نموذج معرفي ينسجم

فيه ما تفرق في غيره، وهو ما يفسر لنا أن عددًا من المفسرين كانوا علماء لغة وبلاغة مثل الإمام الزمخشري والإمام الراغب الأصفهاني والإمام السمين الحلبي والإمام الفيروزآبادي، ويعد علم أصول الفقه من أبرز العلوم التي شكلت محورًا للانتقاء مجموعة من العلوم حيث وضعت فيه عدة معارف واستثمرت فيه عدة مفاهيم مما أهله لأن يكون علمًا جامعًا بين العلوم النقلية والعلوم العقلية وبين علوم الفهم وعلوم الاستدلال.

التداخل بين العلوم اللغوية في العربية :

يعد التكامل المعرفي بين علوم اللغة نموذجًا واضحًا ؛ حيث كان الأديب كما يبدو في تراثنا العربي يحرص على أن يقوم لسانه، ويصحح لفته باطلاعه على علوم اللغة من أصوات، وصرف، ونحو ودلالة ؛ فضلا عن البلاغة والعروض، وكان اللغوي شديد الصلة بنصوص الأدب، يتفحصها، ويتخير منها ما يروق له منها، وينمي بها حسه وذوقه ؛ ليصبح قادرا على بلاغة الأداء، وإدراك جماليات النصوص وأدبيتها ، وكذلك الأمر بالنسبة للناقد، فلا يمكن أن نتصور الخوض في نقد النصوص ومقاربتها دون التسلح بهذه العلوم كلها.

ومما ساعد على هذا التكامل والتواصل بين علوم اللغة بجميع فروعها وأقسامها هو وحدة المرجع الذي يجمعها، إذ شكل القرآن الكريم النص المؤسس للحضارة الإسلامية، وكان المحور الذي تجمعت حوله المعارف والعلوم، والمنطلق الجامع لكل الجهود الفكرية

والعلمية في الثقافة العربية والإسلامية، ومن ثم دارت حوله مختلف الدراسات رغم تنوع مواضيعها وتوزع حقولها، مما جعلها تنصهر في بناء واحد، وجعل البحث في أي علم من العلوم الإسلامية يشكل ميدانًا متشابكًا بين عدد من العلوم، وهو ما انعكس أثره على تطور المعرفة في الثقافة الإسلامية^٩.

وقد بُنيت النظريات الحديثة في قراءة النصوص على هذا التكامل الداخلي للعلوم اللغوية، حيث يُعتبر علم النص الطرح البديل والأمثل للمقولات النقدية السابقة ؛ لأنه يتناول النص في شموليته و كليته وينطلق من البنية اللغوية، دون أن يغفل العوامل الخارجية كالمتلقي والسياق وعلاقة النص بنصوص أخرى، وبذلك يلتقي مع آراء المتقدمين من أمثال عبد القاهر الجرجاني والسكاكي ممن كانوا يعالجون النص من كل نواحيه.

ويعتبر بناء العلوم اللغوية من أهم النماذج وأقومها على الإطلاق في مجال التكامل المعرفي؛ فلا يتصور قيام أحد هذه العلوم دون الآخر مستقلا عنه، فالأصوات- أول هذه العلوم- اهتم بها الصرفيون لأنهم يعللون لبعض الصيغ التي تدخل الأصوات في نطاق دراستها، كالإبدال الصرفي والإعلال والإدغام والحذف والإمالة، وغير ذلك من المسائل التي تدخل مادة الصرف على الرغم من كونها صوتية، وكذلك اهتم به المعجميون لأنه يمثل أساسا لدراساتهم التصنيفية^{١٠}.

ويعد التصريف ميزان العربية وقوام بناء مفرداتها، ويحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويين ولغويين وغيرهم ؛ لأن جزءا كبيرا من

اللغة لا يؤخذ إلا بالقياس، ولا يتوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف، وقد سلك التصريف والنحو في القرون الأولى طريقا واحدا، فلا نجد كتابا في النحو إلا والتصريف جزء منه في آخره أو في أوله، ثم بدأ استقلال التصريف بالتأليف، واعتباره علما مستقلا عن النحو، وأطلق عليه علم الصرف^{١١}.

وتبدو العلاقة قوية بين علم الخط والأصوات والصرف والنحو والمعجم، في كون كثير من قواعد الإملاء ترتبط ارتباطا قويا بمعارف صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية، وهذا مظهر آخر للتكامل المعرفي بين العلوم اللغوية، فلا تكتب كلمة ثلاثية معتلة مثلا قبل معرفة أصلها الاشتقاقي لتحديد رسم الألف اللينة بعد إرجاعها إلى المثنى أو الجمع، أو المضارع أو أسنادها إلى التاء المتحركة أو ” نا “ الدالة على الفاعلين، لمعرفة إن كانت ألفا طويلة أو ألفا مقصورة^{١٢}.

وفي ذلك ينقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي أن علم الخط يقال له الهجاء، وهو ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه، ولأن كثيرا من الكتابة مبنى على أصول نحوية ؛ فني بيانها بيان لتلك الأصول، ككتابة الهمة على نحو ما يسهل به، وقد عد القدماء الإملاء جزءا من علم النحو والصرف، حيث كانت القواعد النحوية مبنوثة في كتب النحو والصرف^{١٣}.

ويبقى المظهر الأشمل والأهم لهذا التكامل بين علوم اللغة وهو التكامل بين النحو والبلاغة، فإن الصرف والنحو يقفان بالمعنى عند حدود الجملة

ولتوضيح مدى هذا الترابط بين النحو والبلاغة، وكيف يكون التداخل بينهما؛ يمكن أن نسوق بعض الأمثلة مما اختلف فيه اللبغاين، ثم بدا فيه لللبغاين رأي آخر، يكشف عن فائدة كبيرة وأثر واضح في بيان المقصود، فمن ذلك تقديم خبر " ما زال، وليس " عليهما، يقول أبو حيان: " واتفقوا على أنه لا يجوز تقديم الخبر على " ما " إذا كان غير لازم؛ نحو: ما كان وأخواتها، وعلى " ما دام "، وأما " زال " وأخواتها فإذا دخل عليها " ما " فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يتقدم على " ما "، وإن دخل غيرها من حروف النفي جاز، وذهب الفراء إلى المنع مطلقاً بأي حرف كان النفي، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نفي بما أو غيرها، وروي عن الكسائي والأخفش، وقيل: وعن الكوفيين غير الفراء، وقال به النحاس، واختاره ابن خروف^{١٩}.

ويقول أيضاً في تقديم خبر ليس: " وأما تقديم خبر " ليس " عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز، وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبوعلي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور، وروي أيضاً عن السيرافي، واختلف في ذلك عن سيبويه؛ فتسب الجواز والمنع إليه، وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد: خالف في ذلك البصريين والكوفيين^{٢٠}.

وما ذكر فيه أبو حيان أنه اتفاق ليس بصحيح، فقد حكى الخلاف في ذلك

في ذلك شأنًا عظيمًا، يجعل من هذه المباحث تنقيحًا لكثير من المسائل النحوية، ومخرجًا لكثير مما وقع فيه الخلاف وطال النزاع مع قلة الجدوى، وقد يكون عديم الفائدة لأنه يدخل في النادر أو الشاذ، أو المظنون المستغنى عنه، وليس في اللغة الفصيحة الصحيحة^{١٦}.

ومن المعلوم أن طبيعة التركيب النحوي تقتضي وضع الكلام على النحو الذي تتعلق فيه اللفظة بغيرها تعلقًا نحويًا على طريقة مخصوصة، ثم هو في ذلك تبع للمعاني والأغراض التي وضعها المتكلم لكلامه، فلا يكون تغير في الجملة إلا بمراعاة ما يتصل بذلك من المعاني؛ لأن هذا التغير يتبعه بالضرورة تغير في الدلالة، فإذا كان التغيير بحيث يفسد الكلام، ويعمي المعنى، فقد فسد التأليف، واختل التركيب، وتعددت الدلالة، ولم يعد هناك اتصال على وجه مقبول، ولا تعتبر معاني النحو ولا أحكامه قائمة فيما بين الكلم^{١٧}.

وعلى سبيل المثال؛ فمن خلال الملاحظات التي أبداهما النحاة أقام اللبغاين مبحث التقديم والتأخير باعتبار اختصاصه بدلالة الألفاظ على المعاني، بحيث لو أدر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى، ومثل التقديم والتأخير في ذلك الحذف والذكر، فقد لاحظ اللبغاين أن النظام اللغوي في الأصل يقتضي وجود أطراف يجمعها إسناد ظاهر أو مقدر، ولكن التطبيق اللغوي قد يسقط إحداها اعتمادًا على دلائل القرائن المقالية والحالية، وقد يحرص هذا التطبيق على إبرازها لتدل في موضعها دلالة لا تتحقق بغيرها^{١٨}.

المضردة، والقواعد النظرية المجردة، أما البلاغة فتتجاوز ذلك إلى كلام متصل وسياق أطول تتعدد فيه الجمل وترابط بالعلاقات، ويكثر الكلام عن الذوق والإحساس الجمالي للمعاني والأفكار، فكأن البلاغة هي التطبيق العملي للقواعد النحوية النظرية، ومن هنا تأتي أهميتها باعتبارها جزءًا متممًا للنحو؛ لأن المعنى لا يقوم على المعطيات النحوية فقط، بل لابد من المعطيات البلاغية أيضًا، لتؤدي اللغة وظيفتها كما أريد لها أن تكون.. وسيلة للشعور بالجمال، والرقى بالأفكار، وأداة للتواصل الواضح بين البشر، يقول عبد القاهر: " فأهم شيء أن يصل المرء إلى وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وتصحيح الأقسام، وحسن الترتيب والنظام، والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل، والإجمال ثم التفصيل، ووضع الفصل والوصل موضعهما، وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما^{١٤}."

لذلك كان من الواجب أن تبحث الجملة التي هي نتاج علم النحو - كما يرى عبد القاهر - عن الفائدة البلاغية، وأن نفاضل بين قاعدة وأخرى، أو مذهب وآخر على بصيرة من هدي البلاغة، وقبس من شعاعها، لنصل بالجملة إلى حدود الصحة المطلقة، بحيث تصبح مقبولة نحويًا وبلاغيًا ودلاليًا، " وأن نتعرف موضع الفائدة منها، وكيف يكون نظم أشرف من نظم، وبم عظم التفاوت، واشتد التباين بين القرآن وغيره، وترقى الأمر إلى الإعجاز^{١٥}.

ومن يقارب الخلاف بين النحاة من الوجهة البلاغية يجد لمباحث علم المعاني

ذهبوا إلى منع تقديم الخبر - سواء في ما كان، أو مازال، أو ليس - يرون أن من شأن النفي أن يكون له الصدارة، فيقع في سياقه ما يتسلط عليه؛ لأنه معنى يتعلق بركني الجملة من حيث الحكم بأحدهما على الآخر، لذا ينبغي أن يتأخر هذان الركنان عن أداته، وتقديم الخبر يخرجها عن جو هذا الارتباط، بجانب ما فيه من التعقيد الذي ينشأ عنه اضطراب النفس عند تلقيها الخبر أولاً، فيكون على معنى الإيجاب، ثم يأتي بعد ذلك النفي طالبا ذلك الخبر في سياقه.

وعلى هذا التقدير؛ فحروف النفي جميعها سواء، لا فرق في ذلك بين "ما" و"ليس" أو غيرهما، فالنفي لا ينبغي أن يتقدم على ما نفاه أياً كان، ولا يوجد سبب ظاهر يسوغ التفريق بين هذه الحروف، بل قد يكون فيه من القلق والاضطراب ما يلحق التركيب بالتركيب التي تعاب للتعقيد اللفظي، فيكون ضعف تأليفها راجعا لهذا التعقيد.

واستثناء "ما زال" وأخواتها من هذا الأصل لا بأس به، حيث يكون الكلام على معنى الإيجاب، ولن يحصل من تقدم الخبر في النفس من التدافع والاضطراب ما كان في غيرها، ولا يجب النظر لدلالة اللفظ على معناه الموضوع له قبل تركيب الكلام؛ لأن الألفاظ إذا تراكبت مع بعضها، كان الاعتبار بالمعنى لا بخصوص اللفظ ٢٦.

وما ذكر من أن تقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ليس بقاعدة مطردة تمام الاطراد، وإن كان العلماء اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق

الجملة، فيجب تصديره ليبيّن السامع الأمر في ذهنه علي النفي أولاً، ثم يرد إليه ما بعده.

أما "ليس" فقد اتفق الكوفيون إلا الفراء وكثير من البصريين وأكثر المتأخرين على منع تقديم خبرها عليها، وذهب قدماء البصريين والفراء وجماعة من المتأخرين إلى جوازها، واختلف في ذلك عن سيبويه؛ فنسب الجواز والمنع إليه، وقال في مسائل الخلاف: "وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص" ٢٣.

وقاس المانعون "ليس" على "عسى" وخبر "عسى" لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، واحتج المجيزون بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى آتَمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لِّقَوْلِكَ مَا يَحْسَبُهُ: أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٨)، فقوله: "يوم يأتيهم" معمول "مصروفًا"، وقد تقدم على "ليس"، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، و"مصروفًا" خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ٢٤.

ورد المانعون بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره، أو بأن "يوم" معمول محذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم، و"ليس مصروفًا" جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، أو بأن الظرف "يوم" في محل رفع على الابتداء، ويُنْبَي على الفتح لإضافته إلى جملة "يوم يأتيهم" وعندئذ تكون جملة "ليس مصروفًا" خبره ٢٥.

تلك هي آراء النحاة؛ وبقية أن نقف على آراء البلاغيين في المسألة، فالذين

الأشمونني عن ابن الحاجب؛ قال: "كما منعوا أن يسبق الخبر" ما "المصدرية كذلك منعوا أن يسبق" ما "النافية، لأن لها الصدر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال، أو لا؛ وقال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن "ما" عندهم لا يلزم تصديرها" ٢١.

وعلى ذلك يكون حاصل آراء النحاة في تقديم الخبر في المسألة أربعة مذاهب، هي:

- مذهب البصريين؛ أنه لا يجوز أن يتقدم على "ما"؛ مصدرية كانت أو نافية، فأما المصدرية فللزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرّفي؛ وهو ممنوع، وللزوم عمل ما بعد الحرف المصدرية فيما قبله؛ وهو أيضاً ممنوع، وأما النافية فلأن لها الصدر، فإن دخل غيرها من حروف النفي جاز.

- ومذهب الفراء؛ المنع مطلقاً بأي حرف كان النفي، ووافق البصريين في المصدرية.

- ومذهب الكوفيين؛ الجواز مطلقاً فيما عدا "ما" المصدرية، لأن النافية لا يلزم تصديرها عندهم.

- ومذهب ابن كيسان؛ موافقة البصريين في "ما كان" وأخواتها، و"ما دام"، والمخالفة في "ما زال" ونحوه، لأن نفيها إيجاب ٢٢.

وعند التأمل نجد أن مدار الخلاف السابق بالنسبة للبصريين والكوفيين هو لزوم "ما" الصدارة، أما عند الفراء وابن كيسان فمدار الخلاف يرجع إلى معنى النفي، ووجوب أن يقع في سياقه كل ما يتسلط عليه، لأنه معنى يتعلق بجميع

هيئة والتمييز بين مبهما، وهي بمعنى في، والتمييز بمعنى من، وهي وصف مشتق غالبا، والتمييز يكون جامدا، وهي منتقلة غير ملازمة لصاحبها، والتمييز غير منتقل، وصاحب الحال يكون في الأصل معرفة، والمميز يكون نكرة ٢٤.

وما سبق من القول بجواز التقديم والتأخير بسبب النقل أو القياس فيه نظر : فمع أن قول من يرى عدم جواز التقديم لا يتعارض مع قاعدة نحوية، ولا يفوت مظهرها جماليا ؛ إلا أنهما لم يسلمتا من الاستدراك عليهما، فأما النقل : فلا يوجد أحد من النحاة استشهد بغير الشعر، والشعر محمول على الضرورة بسبب الوزن والقافية، والضرورات لا تقدر إلا بقدرها، وأما القياس : فهو على أمور لفظية، واللفظ وحده لا يفني عن المعنى.

وإذن لا بد أن نبحت عن سبب آخر بعيدا عن النقل والقياس، كأن ننظر في المعنى من جميع الوجوه، ونبحث عن سر وجوب التقديم أو التأخير في نحو ما سبق من حكمهم بعدم جواز تقديم التمييز على عامله، فالتمييز تفسير للمميز وبيان له، وشأن التفسير أن يكون بعد المفسر، فهو كالنعت في إيضاح متبوعه، فكما أنه لا يتقدم النعت على المنعوت لا يتقدم التمييز على المميز، ولا يقال مثل ذلك في الحال ؛ لأن الحال خبر في المعنى، وليس التمييز كذلك، وأمر آخر أن التمييز الذي حُوِّلَ فيه الإسناد إلى غير ما هو له يكون لقصده المبالغة، فإسناد الطيب في قولنا : طاب زيد نفسا ؛ إلى زيد دون الفاعل الحقيقي؛ وهو "النفس" يفيد المبالغة قبل التخصص بالتمييز، بمعنى أن زيدا طاب من جميع الوجوه، وذكر التمييز أولا يذهب

إليه الشك، والأمثلة على ذلك كثيرة ٢٧. ومثل ما سبق : اختلافهم أيضا في تقديم التمييز على عامله المتصرف، يقول أبوحيان : "واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات، وأكثر متأخري أصحابنا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسا على الفضلات" ٢٨.

وسبب منع تقديم التمييز على عامله عند سيبويه أن العامل في التمييز ضعيف، لا يقوى على أن يتعدى إليه، يقول سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أُنْفَذَ إلى مفعول ولم يَتَوَقَّوْهُ غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك : امتلأت ماءً وَتَقَاتُ شحماً، ولا تقول : امتلأته، ولا تَقَاتُهُ، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يُقَدِّمُ المفعول فيه فنقول : ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدِّمُ المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلى مفعول ؛ نحو : كسرتَه فانكسر، ودفعته فاندفع" ٢٩.

ثم يعلل لذلك بأن هذا النحو إنما يكون في نفسه، ولا يقع على شيء، يقول : "فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت : ملأني فامتلأت، ومثله : درجته فتدرج، وإنما أصله : امتلأت من الماء وتقاتت من الشحم ؛ فحذف هذا استفهاماً، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا يُنْفَذُ وهو - في أنهم ضعفوه - مثله" ٣٠.

ومعنى ذلك أن سيبويه يمنع تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهاها، وأنه يلجأ إلى المعنى للحكم في ذلك، وليس للفظ وحده، فبعض الأمثلة جاء على غير معناه، وذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل، لأنك إذا قلت : زيد حسنٌ وجهاً ؛ فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك : تصيب عرقاً ؛ إنما التصيب في المعنى للعرق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه بالتقديم، وإن جاز ذلك في الشعر ٣١.

وربما يحكمون القياس، وذلك من وجهين ؛ الأول : أن العامل هنا متصرف، يجوز له ما للأفعال المتصرفية من العمل في المفعول، سواء كان متأخراً أم متقدماً، فكما جاز : ضربت زيدا، وزيدا ضربت، فكذلك يجوز : تقاتت شحماً، وشحماً تقاتت، يقول المبرد : "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل" ٣٢.

والثاني : أنه لما جاز تقديم الحال على صاحبها، نحو : راكباً جاء زيد ؛ لأن "زيد" هو الراكب في المعنى، جاز على قياسه تقديم التمييز في نحو : شحماً تقاتت ؛ لأن التقدير : تقاتت شحم زيد، قال المبرد : "وقد أجاز - يريد سيبويه - في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وإلا ترك قوله في الحال" ٣٣.

والقياس هنا مع الفارق ؛ فليس التمييز مشبهاً للحال في كل شيء، وإنما يشبهها في أنه يكون نكرة، كما أن الحال تكون نكرة، وإلا فالحال تخالف التمييز في معانٍ مختلفة، من أهمها : أنها تبين

؛ فقد بات واجبا على المعنيين بالأمر من العلماء والباحثين وأصحاب الرأي أن يراعوا هذه الحتمية، وأن يوحّدوا جهودهم، ويتعاونوا في سبيل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لإبراز تلك القيمة، وتحقيق الهدف المنشود منها في البحث والتعلم والتعليم، مهما تعددت المعارف، ومهما كثرت الفروع، ولا يكون حظها منهم أو حظهم منها هو الاكتفاء بالإطار النظري في المنتديات والمحافل، دون أن يكون للجهود العلمية المبذولة نتائج تظهر في السياق العملي التطبيقي بشكل جماعي واضح.

ويحسن أيضا في هذا السياق أن يراعى تكامل الجهود وتواصلها عبر الأماكن والأجيال، بحيث يبني كل جيل على خبرة الجيل الذي سبقه، وتكامل جهود الأمم والشعوب في كل مكان، ويبدأ كل منهم من حيث انتهى غيره ؛ لتوفير كثير من الجهد والوقت.

بشبكة كثيفة متداخلة ومتكاملة من العلاقات، وأنها مجتمعة تمثل محور منظومة المعارف الشاملة، ويمكنها أن تؤدي دورا مهما ؛ لكونها الأداة الحافظة والناقلة لجميع المعارف بلا استثناء ٣٦.

وتلك هي النتيجة التي يمكن أن ينتهي إليها البحث، ويضاف إلى ذلك أن مفهوم التكامل المعرفي بين العلوم - سواء في العربية أم في غيرها - لا يزال في طور الدراسة النظرية، ولا يزال في حاجة إلى التركيز عليه كوحدة تجمع جهود العلماء من تخصصات مختلفة لمعالجة مشكلة معينة ؛ كإدارة المشروعات العلمية، وتنظيم أدوار العاملين فيها، وتوفير المعلومات الضرورية لكل خطوة من خطواتها، من أجل مواجهة الطوارئ والمستجدات، وخاصة في القضايا الاستراتيجية الكبرى، وفي قضايا التطور العلمي التكنولوجي المعاصر في مجالاته المختلفة كالطب، وغزو الفضاء، والبرمجة الآلية، وتكنولوجيا الاتصالات، وغيرها ٣٧.

ومع ضخامة المكتبة المعرفية وتنوعها

بهذه الفائدة ؛ لأنّ تقديمه يبين جهة وقوع الفعل، ويذهب بخفاء الإسناد وإبهامه، ويضاف إلى ذلك أن في التمييز المؤخّر إجمالا بعد تفصيل، وتقديمه يذهب به ٣٥. وبذلك تظهر الأسباب الحقيقية من وراء عدم جواز التقديم، وتظهر قوة حجة الفاضلين بها، سواء أكان الفعل متصرفا أم لم يكن، ويظهر أيضا أن في مراعاة مثل هذه الأمثلة من الفوائد البلاغية ما قد يكون أولى من مراعاة أمور لفظية ظنية، ويكون هذا التداخل بين العلمين أو التكامل بينهما من أوضح الأمثلة على التكامل المعرفي بين علوم العربية المختلفة.

حتمية التكامل المعرفي في العصر الحديث:

لقد أكدت تكنولوجيا المعلومات مؤخرا أن المعارف الإنسانية جميعها لا توجد في الواقع منفردة أو منعزلة، ولكنها توجد متكاملة في تكوينها، ومتداخلة عند استعمالها في أي موقف من المواقف، وكذلك فإن أنظمة اللغة جميعها ترتبط

الهوامش :

١. ينظر : التداخلية بين العلوم في التراث الإسلامي، بحث نشره محمد بنعمر على موقع " ضياء " بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتاريخ ١٣ / ٩ / ٢٠١٤ م، ص : ٢.
٢. المقتضب للمبرد : ١ / ٣٧١، والبيت في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٢٣، عن يزيد بن الحكم :
٣. توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية.. رؤية ومشروع، د. علي القريشي، بحث على موقع المكتبة الإسلامية على الشبكة الدولية (الإنترنت)، يونيو ٢٠٠٨ م، ص : ١.
٤. الثقافة العربية وعصر المعلومات، د. نبيل علي : ١٥.
٥. ينظر على سبيل المثال : مقدمة التفسير الكبير للرازي : ١ / ١٩ - ٢٢.
٦. ينظر على سبيل المثال : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب : ١٢٥، ١٩٦، والمدخل السلوكي لدراسة اللغة، د. مصطفى التوني : ١١ - ١٤، وسيكولوجية اللغة والمرض العقلي، د. جمعة سيد يوسف : ١٧.
٧. أصول الفقه في الفكر الإسلامي المعاصر، د. جيلالي بويكر، بحث على موقع " ضياء " للمؤتمرات والدراسات " على الشبكة الدولية للمعلومات

- (الإنترنت) بتاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠١٤ م، ص: ١، ٢.
- ٨ - المرجع السابق، ص: ٩.
- ٩ - التحليل النحوي والحاسوب، د. محمد خليل نصر الله: ٢٢.
- ١٠ - اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، د. نبيل علي: ٥٧.
- ١١ - المنصف على التصريف لابن جني: ١ / ٣٥٤.
- ١٢ - التكامل المعرفي بين علوم العربية، د. ربيعة العمراني، بحث على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٤ م، ٢ - ٥.
- ١٣ - همع الهوامع للسيوطي: ٣ / ٥٢٨.
- ١٤ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ٥٩.
- ١٥ - السابق: ١٠٩.
- ١٦ - الرد على النحاة لابن مضاء: ١٤٧.
- ١٧ - جدلية الأفراد والتركيب، د. محمد عبد المطلب: ١٥٢، وما بعدها.
- ١٨ - السابق: ١٨٢.
- ١٩ - ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣ / ١١٧٠.
- ٢٠ - السابق: ٣ / ١١٧١.
- ٢١ - شرح الأشموني: ١ / ٢٢٣.
- ٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٢٢٣.
- ٢٣ - مسائل الخلاف في ضوء النظر البلاغي، د. محمود موسى حمدان: ٤٢.
- ٢٤ - شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١ / ١٨٨.
- ٢٥ - السابق: المكان نفسه.
- ٢٦ - ينظر: مسائل الخلاف في ضوء النظر البلاغي، د. محمود موسى حمدان: ٤٤.
- ٢٧ - شرح ابن عقيل: ١ / ٢٧٨، وينظر تعليق الشيخ محمد محي الدين على آراء ابن عقيل في الموضوع نفسه.
- ٢٨ - ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤ / ١٦٣٥.
- ٢٩ - كتاب سيبويه: ١ / ٢٠٤.
- ٣٠ - السابق: الموضوع نفسه.
- ٣١ - ينظر بعض الشواهد الشعرية التي تقدم فيها التمييز على عامله في: الخصائص لابن جني: ٢ / ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٣٨٩.
- ٣٢ - المقتضب للمبرد: ٢ / ٣٦.
- ٣٣ - السابق: المكان نفسه، وينظر تعليق الدكتور عزيمة على المسألة في الهامش، ونقله لرأي ابن ولاد فيها.
- ٣٤ - شرح ابن عقيل على الألفية: ٢ / ٢٤٢ - ٢٥٥، ٢٨٦.
- ٣٥ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١ / ٤٠٠، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٠٠.
- ٣٦ - ينظر: بعض المصطلحات الفكرية في مجال اللغة لسامي خشبة، ملحق ندوة اللغة العربية والثقافة العلمية: ٤٩.
- ٣٧ - ينظر: مفاهيم في التكامل المعرفي، د. فتحي حسن ملكاوي، مقال على موقع معهد الفكر الإسلامي العالمي على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، ص: ٢.

المصادر والمراجع :

- الإدريسي، د. ربيعة العمراني: التكامل المعرفي بين علوم العربية، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) في ٢٥ يونيو ٢٠١٤ م.

- الأزهرى، الشيخ خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- الأشموني، علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- بو بكر، د. جيلالي : أصول الفقه في الفكر الإسلامي المعاصر، بحث على موقع " ضياء للمؤتمرات والدراسات " على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠١٥ م.
- التونسي، د. مصطفى زكي : المدخل السلوكي لدراسة اللغة.. في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن : دلائل الإعجاز، تحقيق وتعليق : محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط : ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ابن جني، عثمان بن جني :
- O الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ م.
- O المنصف على التصريف، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٤ م.
- حمدان، د. محمود موسى : مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- خشبة، سامي : بعض المصطلحات الفكرية في مجال اللغة، ملحق ندوة اللغة العربية والثقافة العلمية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق : د. رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الرازي، محمد بن عمر : التفسير الكبير، القاهرة، دار الفد العربي، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري : معاني القرآن وإعراجه، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٢ م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط : ٢، ١٩٧٧ م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر : همع الهوامع، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- الصبان، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- عبد التواب، د. رمضان : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ومكتبة الرضا بالرياض، ١٩٨٢ م.
- عبد المطلب، د. محمد : جدلية الأفراد والتركيب، القاهرة، الشركة المصرية العالمية، ١٩٩٥ م.
- علي، د. نبيل :
- O الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢١٥، يناير ٢٠٠١ م.
- O اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، ملحق ندوة اللغة العربية والثقافة العلمية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- بنعمر، محمد : التداخلية بين العلوم في التراث الإسلامي، بحث منشور على موقع " ضي " بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٤ م.
- القرشي، د. علي : توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية.. رؤية ومشروع، بحث على موقع المكتبة الإسلامية بالشبكة الدولية (الإنترنت) بتاريخ يونيو ٢٠٠٨ م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله : شرح التسهيل، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤ م.
- المبرد، محمد بن يزيد : المقتضب، تحقيق : د. محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٢٩٩ هـ.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن : الرد على النحاة، تحقيق : محمد إبراهيم البناء، القاهرة، دار الاعتصام، ١٢٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- نصر الله، د. محمد خليل : التحليل النحوي والحاسوب، بني سويف، مكتبة دار الأصول، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- يوسف، د. جمعة سيد : سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، الكويت، عالم المعرفة، العدد : ١٤٥، يناير، ١٩٩٠ م.